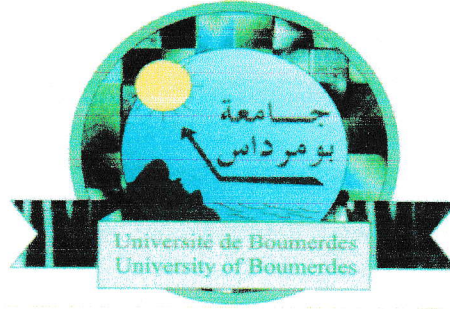


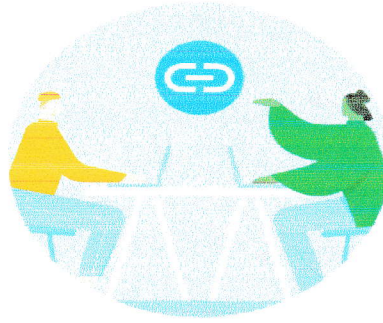


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية ،بودواو، الجزائر
مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة
فرقة البحث prfu: "المعاملات الالكترونية رؤية قانونية من حيث
الأطراف، النطاق والاثار"



14 AVR. 2022

تنظم ملتقى وطني افتراضي عبر تطبيق *Googel Meet*



حول:

"المعاملات الالكترونية رؤية قانونية من حيث الأطراف، النطاق والاثار"

يوم الثلاثاء 5 أفريل سنة 2022

هيئة الملتقى الوطني الافتراضي

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني الافتراضي: أ.د. يحيى مصطفى مدير جامعة بومرداس

المشرف العام على الملتقى الوطني الافتراضي: أ.د. بن صغير عبد العظيم

عميد كلية الحقوق بودواو بومرداس

رئيسة الملتقى ورئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة خواترة سامية

اختتمت فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي الموسوم بـ" المعاملات الالكترونية رؤية قانونية من حيث الأطراف، النطاق والآثار" المنعقد يوم الثلاثاء الموافق لـ: 05 أفريل 2022، وقد انبثق على هذا الملتقى العلمي مجموعة من التوصيات التي تمت صياغتها برئاسة الدكتورة : خواترة سامية مع مجموعة من الباحثين من مختلف جامعات الوطن،



الدكتور منصورى هواري، جامعة أدرار.

الدكتورة قرنان فضيلة، جامعة بومرداس.

الدكتورة زروق نوال : جامعة سطيف 2.

الدكتور: بن قايد علي محمد مين، جامعة بومرداس.

الدكتورة بعبع إلهام، جامعة بومرداس.

الدكتورة: زوار حفيظة، جامعة بومرداس.

طالب الدكتوراه: رحالي سيف الدين، جامعة بومرداس.

طالبة الدكتوراه: ضيف الله فاطمة، جامعة المدية.

طالبة الدكتوراه: كاب أمال، جامعة بومرداس.

طالبة الدكتوراه: بن عبد الرحمان سميرة، جامعة بومرداس.

طالبة الدكتوراه: فازية واعمر، جامعة بومرداس.



- تعديل قانون التجارة الالكترونية 18-05 من خلال إدراج نصوص قانونية تنظم وسائل الدفع الالكتروني وفقا للتطورات التكنولوجية الحاصلة.
- التأكيد على ضرورة تفعيل الحماية القانونية التي تكفل التعامل بها من خلال سن نصوص تجرم و تعاقب كل مخالف للأحكام القانونية التي تنظمها لتحقيق الردع.
- ضرورة تفصيل المشرع في الشروط الواجب توافرها في التوقيع الالكتروني بهدف تحقيق الأمان القانوني.
- الإسراع في إصدار نصوص قانونية تتضمن أحكام واضحة للتحقق من أهلية المتعاقد الالكتروني و عدم ترك ذلك للقواعد العامة .
- ضرورة النص بشكل مفصل عن الوسائل التقنية للتحقق من الأهلية وإسنادها للمتعاقد و عدم الاكتفاء بوسيلتي التوقيع و التصديق الالكتروني .
- تنظيم سلطة التصديق الالكتروني تماشيا مع تطور التجارة الالكترونية .
- حماية المتعاقد الالكتروني حسن النية من خلال تبني نظرية الوضع الظاهر و مبدأ الجهل بالقانون الأجنبي .
- تعميم سياسات حماية المستهلك ومواءمة تشريعات حماية المستهلك مع تشريعات مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعزيز ثقة المستهلكين بالتجارة الإلكترونية.

14 AVR. 2022



- الاسراع بتحويل السجلات والمستندات التقليدية الى الكترونية خاصة التجارية منها وفرض غرامات مالية مشددة على كل متقاعس عن القيام بهذا الاجراء.
- ضرورة تعديل النصوص القانونية الخاصة بالادارة التقليدية واعتماد نصوص جديدة تتماشى والتحول نحو الادارة الالكترونية.
- على المشرع الجزائري سن قانون موحد للمعاملات الالكترونية الذي يشمل كل أنواع التعاملات: المدنية، التجارية، الادارية ، الحكومية، الاقتصادية....ونحو ذلك، لان القانون 18-05 يخص التجارة الالكترونية فقط.
- ضرورة تضافر الجهود التقنية جنبا الى جنب مع الجهود والتدابير القانونية لمعالجة ما اسفرت عنه التجارة الالكترونية من مشكلات و يجاد تنظيم قانوني دولي موحد و خلق بيئة ملائمة لهذه التجارة .
- إنشاء قطب قضائي متخصص بتشكيلة بشرية متخصصة في تسوية المنازعات المترتبة على المعاملات التي تتم في البيئة الالكترونية.
- تفعيل آليات الحماية من الرقة والقرصنة الالكترونية وغيرها من الطرق الاحتياطية لتحقيق حماية وثقة أكبر .

14 AVR. 2022

